

الفصل الخامس

فاروق يمهد للثورة

إن كل الدلائل والمقدمات تنبئ بأن فاروق كان يمهد لثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢، فإن تاريخه في الملك كان يتطور يوماً بعد يوم إلي حيث يجعل هذه الثورة أمراً محتوماً وتصرفاته، وخاصة في أواخر عهده، كانت تدفع الشعب والجيش إلي الثورة دفعاً.

وقد انتهى حكمه في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٢، على يد الثورة. فمن واجبنا أن نؤرخ له كما أرخنا لأبيه الملك أحمد فؤاد من قبل^{٤٢} ونبين كيف أن تاريخه كان تمهيداً للثورة.

نشأته الأولى

ولد فاروق في ١١ فبراير سنة ١٩٢٠، وهو ابن الملك أحمد فؤاد من زوجته الملكة السابقة نازلي صبرى بنت عبد الرحيم صبرى باشا.

وبدا في ملابسات ولادته وولايته للعهد مبلغ التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية، وسيطرته عليها، فقد اجتمع مجلس الوزراء عندما بلغه نبأ مولده، وقرر إبلاغ النبا إلي المدير و المحافظين: ثم إلي المندوب السامي البريطاني (اللورد اللنبي)؛ وإلي وزارة الخارجية البريطانية.

وكان الولاء للاستعمار البريطاني هو الذى أملي مجلس الوزراء هذا القرار الشاذ، إذ أبلغ نبأ مولد فاروق إلي المندوب السامي البريطاني وحده دون معتمدى الدول الأجنبية. ثم إلي وزارة خارجية بريطانيا دون غيرها من الدول.

وفي الوقت الذى أحيط به مولد فاروق بهذه المظاهر الاستعمارية المهينة، المنافية للكرامة القومية، فإن الولاء للاستعمار جعل السلطان (الملك) فؤاد والوزراء يجمعون عن المناداة بفاروق ولياً للعهد، انتظاراً لصدور الأمر بذلك من لندن!

وانتهزت الحكومة البريطانية من ناحيتها فرصة مولد فاروق، وازادت أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها في تقرير وارثة العرش، إذ لم يكن قد بت بعد في أمر ولاية العهد في ظل الحماية البريطانية، وإذ رأت أن السلطان (الملك) فؤاد لم يعلن تلقيب أبنه ولياً للعهد، فقد وضعت هي نظام توارث العرض وأعلنت فاروقاً ولياً للعهد. وذلك في خطاب بعث به اللورد اللنبي إلي السلطات فؤاد في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠. هذا نصه.

^{٤٢} -راجع ترجمتنا للملك أحمد فؤاد في الجزء الثاني من كتاب في أعقاب الثورة- ثورة سنة ١٩١٩-

(دار الحماية في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠).

(يا صاحب العظمة إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلي النظر في نظام وراثته السلطنة المصرية. وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر فالأكبر من أولاده وهكذا. وإن لم يوجد فيمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم في حق تقليد السلطنة المصرية.

(وإني مع تقديمي النهائي لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسي بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادي الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائماً محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين.

(ولي الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص)

القاهرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

(أَللنبي فيلد مارشال)

جميع حقوقها السياسية، وبما أن الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وأنها لا تعترف لإنكلترا بمركز خاص في مصر يخولها أي حق أو أية صفة للتدخل في شؤون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره، وكذلك بما أن الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضي باستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أي تدخل اجنبي.

(فالجنة الإدارية للحزب الوطني ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسي يراد به الافتئات على حقوق البلاد كلها أو بعضها، لذلك قررت بالإجماع

أولاً: الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها.

ثانياً: تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العاملين الممثلين لها في مثر هذا القرار لإبلاغه إلي حكوماتهم.

وتفضلوا إلخ.)

على فهمي كامل^{٤٣}

وكيل الحزب الوطني

^{٤٣} - (كتابنا) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٠٤ (طبعة سابقة)

وتلك كانت أول مرة (وآخر مرة) يعين فيها ولي عهد الدولة المصرية بقرار من الحكومة البريطانية.

وليس من قبيل المصادفات المحض أن هذا الذى عين ولياً للعهد بإرادة بريطانيا هو الذى خلع من العرش في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٢ بإرادة الشعب المصري، لأنه ولا ريب كان يشعر في خاصة نفسه أنه مدين بمركزه لبريطانيا، ولعل هذا الشعور من الأسباب التي ظهر أثرها في نفسه على مر الزمن وباعدت بينه وبين الشعب.

تربيته وتعليمه

لم يجد فاروق منذ نشأته تربية طيبة صالحة، ولا تلقي تعليمًا صحيحًا نافعًا، فقد كانت تربيته في السراى، بين الخدم والحاشية الذى كانوا يحيطونه بمظاهر الملق والتعظيم والتأليه، فنشأ في بيئة بعثت فيه نزعة التعالي على الشعب.

هذا إلي ن والده الملك فؤاد كان يشرف بنفسه على تربيته، وكان يغرس في نفسه هذه النزعة التي كانت منهاجه منذ تولي العرش، إذ لم يكن قط ملكاً ديمقراطياً.^{٤٤}

وكان لفاروق مدرسون خصوصيون يتناوبون تعليمه في السراى، وكان تعليمًا سطحيًا ناقصًا.

وفي اكتوبر سنة ١٩٣٥ أرسله أبوه إلي إنجلترا ليتم تعليمه بها، وأدخله كلية وولوتش الحربية بلندن، وأسكنه وحاشيته قصرًا فخماً عرف بقصر كنزى هاوس بضواحي لندن.

وكان رائده في هذه لرحلة القصيرة من التعليم الفريق عزيز المصرى، وأحمد محمد حسنين.

كان عزيز المصرى يحاول أن ينشئ فاروق النشأة الأخلاقية الفاضلة، البعيدة عن الرذائل، ولكن أحمد حسنين كان على العكس يتملق غرائز الأمير الشاب، ويحبب إليه حياة الأنطلاق الذى لا يحده قيد من فضيلة أو خلق طيب، وعلى يده عرف فاروق مزلق الهوى والعبث في لندن، وهو بعد في تلك السن المبكرة، واشترك معه في هذا التوجيه السيء الضابط عمر فتحي (الفريق فيما بعد) وكان حاشية فاروق.

^{٤٤} -راجع في ذلك الجزء الأول الثاني من كتابنا (في أعقاب الثورة)

ولم يلبث عزيز المصري أن ضاق ذرعاً بانحراف فاروق وإعراضه عن نصائحه، فأبّت كرامته أن يستمر في مهمته، وخاصة بعد أن وقف له حمد حسنين وعمر فتحي بالمرصاد وأوغروا عليه صدر فاروق، فتركه يستحوذان عليه ويسيران به في مهاوى الانحراف والرديلة. ولم يبق في إنجلترا إلا سبعة أشهر، إذ غادرها عقب وفاة والده.

ولايته الملك

توفي الملك أحمد فؤاد في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وفي اليوم نفسه نودي بفاروق ملكاً لمصر، وكان لما يزل في إنجلترا، فلما بلغه نهي والده حضر إلي مصر على عجل، فبلغ العاصمة يوم ٦ مايو سنة ١٩٣٦ وهو في بداية السابعة عشرة من عمره، وكانت وزارة على ماهر الأولي تتولي الحكم منذ اواخر عهد الملك فؤاد، وإذ كان فاروق لم يبلغ بعد سن الرشد، فقد أصدر مجلس الوزارة بياناً بتولي هذا المجلس سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلي أن يسلم مقاليدها إلي مجلس الوصاية على العرش.

وتولي مجلس الوصاية هذه السلطات إلي أن أتم فاروق ثمانية عشر عاماً هجرية يوم ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧، فتولي سلطاته الدستورية من ذلك اليوم.

وحيثما تولى الملك كان الشعب يؤمل فيه الخير، ويتفاعل به تفاعلاً كبيراً، وقد استقبله من يوم نزوله إلي الإسكندرية حتي وصوله إلي العاصمة ثم إلي قصر عابدين، بأعظم مظاهر الفرح والأمل الفياض، وابتهج بتبوءه العرش ابتهاجاً شديداً، وقلما وجد ملك شاب من عطف الشعب ومحبته مثلما وجد فاروق من الشعب المصري حين تبوأ العرش.

زواجه الأول

وفي ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨ تزوج للمرة الأولى بالأنسة صافيناز (الملكة السابقة فريدة) كريمة يوسف ذو الفقار وكيل محكمة الاستئناف المختلطة وقتئذ.

وبدا زواجه المبكر - على الأقل في الظاهر - على اعتزازه سلوك سبيل الاستقامة في حياته الخاصة، وهذا ما حببه إلي الشعب

وكان هذا الاختيار في الزواج اختياراً موفقاً، فإن شخصية الملكة فريدة وما انتصفت به من الاستقامة والفضائل جعلها موضع التقدير والعطف من الشعب، وقد رزق منها ببنات ثلاث هن فريال وفوزية وفادية.

على أن هذه الحياة الزوجية لم تلبث مع الزمن أن تصدعت، بما لمحتة الملكة فريدة من انحراف فاروق إلي مهاوى الرذيلة والفساد، واتصاله بالعشيقات والخليلات، واحدة تلو الأخرى، ولم تيسر في فساده. بل بدا عليه الجهر به وعدم المبالاة بالتقاليد الاجتماعية والأخلاقية، وبلغ به الاستهتار أن اتخذ من القصور الملكية موطناً لفساده ونزواته.

وشهدت الملكة فريدة عن كثب بعد هذه المظاهرة الآثمة، وكظمت غيظها مراعاة لسمعة الملك، وإبقاء على حياة الزوجية، ولكنه تمادى في غيه، ثم اجتمع إلي فساد قسوته معها وسوء معاملته لها، وصبرت طويلاً على ذلك كله، حتى طفح الكيل، ولم يبق في قوس الصبر منزع، فانفصمت عرى الزوجية بينهما بالطلاق في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨.

وكان هذا الطلاق وما استفاض من مقدماته وملابساته، من الأسباب التي غضبت من مكانه فاروق عند الشعب، وجعلت الألسنة تلوك أنباء استهتاره وفساده، وكانت هذه الأنباء تتردد بين الناس، وهم بين مصدق لها ومكذب، فجاء الطلاق مثبتاً صدقها.

زواجه الثاني

وظل فاروق عزباً عدة سنين، زاد فيها مجونه وفساده، ثم تزوج للمرة الثانية في ٦ مايو سنة ١٩٥١ من الأنسة ناريمان كريمة حسين فهمي صادق سكرتير عام وزارة المواصلات.

وكان زواجه بها أشبه بحادثة من حوادث خطف النساء التي تروى عن الملوك والأمراء في القرون الوسطى، ذلك أنه اختارها زوجه له على الرغم من أنها كانت مخطوبة فعلاً للدكتور محمد زكي هاشم (المندوب وقتئذ بمجلس الدولة)، وقد حدد اليوم الذي يعقد فيه الزواج، وأرسل بطاقات الدعوة لحضور حفلة قرانها.

ولكن فاروق رأى الأنسة في دكان أحمد نجيب الجواهرجي تاجر المجوهرات ولعل هناك ترتيباً قد أتخذ ليراها في هذا الدكان، فأعجبته، فاعتزم على الزواج بها، مع علمه أنها مخطوبة لغيره، وقد أمرها وأمر والديها بفسخ الخطبة ورد دبله الخطوبة وقطع صلاتها بخطيبها، وأعلن فاروق بعد ذلك أنه سيخطبها.

ولما تزامت أنباء هذه الحادثة، كاد الناس لا يصدقونها لغرابتها وما انطوت عليه من الدلائل الخطف والغصب. ومجافاتها للإنسانية والأخلاق الحميدة.

ولكن لم تكن تمضي عدة أشهر حتي أعلن القصر نبأ (الخطبة الملكية) خطبة فاروق لناريمان صادق في ١١ فبراير سنة ١٩٥١، ثم عقد زواجه بها في ٦ مايو سنة ١٩٥١.

فاروق في الحكم

لم يقدر فاروق حب الشعب وعطفه وابتهاجه بولايته الملك، وتحركت نفسه مع الزمن نزعة الحكم المطلق، ودلت الدلائل على أنه لم يكن مؤمناً بالدستور ولا بحقوق الشعب عامة. وبالرغم من أنه حين تولي سلطاته الدستورية قد أقسم اليمين على احترام الدستور، فإنه لم يبر بهذه اليمين، وخرج على أحكامه المرة بعد المرة. كان نزوعاً إلي الاستبداد، ولوعاً بالطغيان. ولعله ورث هذه النزعة عن أبيه الملك فؤاد، وعن أسلافه من قبل.

وقد شجعه عن تجاهل حقوق الشعب كبار رجال القصر الذين كان يختارهم لمعاونتهم، وخاصة رؤساء الديوان الملكي، فإنهم كانوا يزينون له الحكم المطلق والعدوان على الدستور. كان على ماهر أول رئيس للديوان في عهده، اختاره لهذه المنصب في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ في عهد وزارة مصفي النحاس.

ولم يكد يمضي على تعيينه شهران حتي أقيمت هذه الوزارة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧، وكانت حائزة ثقة البرلمان.

حقاً إن إقالة الوزارة من حق رئيس الدول بمقتضي الدستور، وحقاً أن مساويء وزارة الوفد قد تعددت في ذلك العهد، ولكن لم يكن علاج هذه المساويء عن طريق الإقالة، بل العلاج السليم أن يجيء إسقاط الوزرة عن طريق الشعب.^{٤٥}

على أن فاروق لم يكن يبغي من إقالة وزارة النحاس إصلاح أداة الحكم، بل كان يبغي أن يكون حاكماً مطلقاً فحسب يقيم الوزارات ويسقطها كيفما شاء، وبدا عليه الطغيان وهو بعد في سن الشباب.

يدل على ذلك أن المشادة التي وقعت بينه وبين وزارة النحاس وافضت إلي إقالتها دارت على أمور كانت قد حل مطعمها في عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤، أي في عهد الملك فؤاد.^{٤٦} وبدا على فاروق أن لا يرتضي الحلو التي قبلها أبوه وقتاً ما من قبل، وأراد أن يعيد الكرة فيما زعم أنه من حقوق الملك. كتعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ. ورفض توقعي مشروعات القوانين التي تقدم إلي البرلمان. وتعيين كبار الموظفين وإحالتهم إلي المعاش. ومنع

^{٤٥} - (كتابنا) في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٥٢ (طبعة سابقة).

^{٤٦} - (كتابنا) في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٥٢ (طبعة سابقة).

الرتب والنياشين. وتعيين كبار موظفي القصر. فهذه المسائل التي سلم الملك فؤاد بأنه من حقوق الوزارة. أراد فاروق أن تكون من حقه هو. ولعله استند إلي ان أباه قد رجع هو أيضاً فيما سلم به سنة ١٩٢٤.

وبالرغم من أن فاروق كان قليل الدراية بالفقه الدستوري. بل كان يجله جهلاً تاماً، فإنه استمع إلي نصائح على ماهر في تمسكه بما ليس من حقه. وافتياته على حقوق الشعب، وزير له أن الأساس الصالح لنظام الحكم هو ان الملك يملك ويحكم. خلافاً للقاعدة الدستورية الصحيحة وهي أن الملك يملك ولا يحكم.

ولما عين محمد كامل البندارى وكيلاً للديوان الملكي في مايو ١٩٣٨، كان هو أيضاً من الذين أدخلوا في روع فاروق أن الأمر والنهي والحكم والسلطان في يديه، وليس لأحد أن يشاركه فيه، وهو الذي أجرى على لسانه تلك الكلمة المعبرة عن أسوأ معاني الحكم، والتي ألقاها الملك يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٩ عن طريق الإذاعة في تحية العام الهجرى الجديد (١٣٥٨هـ) وقال فيها:

(إنني مع إعجابي العظيم بوالدى، طيب الله ثراه وتغمده برحمته، قد أكون خالفته في بعض طباعه، ولكني أؤكد أنني قد احتفظت بأبرز هذه الطباع، فأنا مثله لا يستطيع أن يؤثر في أحد إذا تبينت صواب أم واعتقدت بعد تقليب وجوه الرأي أنه في صالح شعبي افراداً وجماعات، وإن ثقتي في نفسي وتوكلي على الله هو الذى يلهمني تصريف الأمور ويوجهني الواجهة التي أختارها).

فهذا الكلام الذى يلقيه ملك شاب لم يكن يجاوز التاسعة عشرة من عمره ولم يمض على ولايته الملك عامان، يريم اتجاهها خطيراً نحو التعالي والغرور والطغيان، وكان البندارى هو الذى أعد له هذه الكلمة، إذ كان المستشار السياسي الأول للسراى في غيبة على ماهر (رئيس الديوان) بلندن وقتئذ لحضور مؤتمر فلسطين.

فعلي ماهر، ومحمد كامل البندارى يحملان التبعة الأولى في جنوح فاروق إلي الحكم المطلق، وطغيانه، وعبثه بحقوق الشعب.

ويأتي من بعدهما أحمد محمد حسنين، فقد عينه فاروق رئيساً للديوان الملكي في سنة ١٩٤٠، وكان هذا المنصب شاغراً منذ أن اعتزله على ماهر عقب تأليف وزارته الثانية في أغسطس سنة ١٩٣٩، فلما استقالت هذه الوزارة في يونيه ١٩٤٠ وقع اختيار الملك على أحمد محمد حسنين وكان الأمين الأول له في القصر، فجعله رئيساً للديوان، وظل يشغله إلي أن توفي

سنة ١٩٤٦، وكان هو أيضاً يحرض فاروقاً على الاستعلاء على الشعب، والعدوان على الدستور.

فهؤلاء الثلاثة: على ماهر، محمد كامل البندارى، أحمد محمد حسنين يتقاسمون التبعية في دفع الملك إلي الحكم المطلق.

ومهما يكن من نزعة فاروق الوراثية إلي هذا النوع من الحكم، فإنهم ولا ريب بحكم مراكزهم واتصالهم به كان في استطاعتهم أن يبصروه بعواقب استهانتهم بالدستور، ويردوه إلي السبيل الحق، ولكنهم هم أنفسهم كانوا يؤيدون في خاصة أنفسهم هذه النزعة، كما يدل على ذلك تاريخهم، ولم يكونوا مؤمنين بالمبدأ الأساسي في الحياة السياسية الحرة وهو أن (أمة مصدر السلطات)، بل كانوا يؤثرون عليه أن (الملك مصدر السلطات)، فكانوا يزينون له ما يتفق مع ميولهم وأهوائهم.

وقد استبانت مظاهر الحكم المطلق، في إقالة وزارة النحاس، ثم في مسلك فاروق حيال الوزارة التي خلفتها، وهي وزارة محمد محمود التي اختارها هو. فقد قررت هذه الوزارة حل مجلس النواب وأجرت انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية غير وفدية.

فلك يكثرث الملك لمجلس النواب الجديد، وبدا كأنه لم يعترف له بوجود ولما أراد محمد محمود أن يدخل في وزارته تعديلاً يتناسب مع نتيجة الانتخابات، رفض الملك طلبه، وبقيت الوزارة كما ألفت يوم إقالة وزارة الوفد، كأن لم تحصل انتخابات، وعلت كلمة رئيس الديوان (على ماهر) على كلمة رئيس الوزارة؛ وتداعي النظام الدستوري نفسه، بان فرض على محمد محمود أن يستقبل في أغسطس سنة ١٩٣٩ وهو حائز لتقته مجلس النواب الجديد. وكانت استقالته تشبه الإقالة. فقد جاءت على أثر مقابلة جرت بينه وبين سعيد ذو الفقار كبير أمناء فاروق. إذ قابله في فندق وندسور بالإسكندرية. وافضي إليه برغبة الملك في استقالته، وكن هذا هو موضوع المقابلة، فلم ير محمد محمود بداً من الاستقالة.

وقد جاءت مفاجأة له والمجلس النواب، إذا كان حائزاً لتقته! برئيس الديوان (على ماهر) وعينه رئيساً للوزارة. وتجلي انهيار النظام البرلماني إذ تولى رئاسة الوزارة بعد على ماهر ثلاثة رؤساء^٧ ليسوا من حزب الغالبية البرلمانية القائمة وفتنذ. ولم يكن لمجلس النواب ولا المجلس الشيوخ رأى في قيام الوزارات وسقوطها أو تعديلها. بل كانت الأزمات الوزارية تنشأ وتنتهي وتعطل الوزارة وتستقيل وتعيين الوزارة التي تخلفها دون اى دخل أو اتجاه للبرلمان. وكان البرلمان يفاجأ

^{٤٧} -حسن صبرى. حسين سرى للمرة الأولى.. حسين سرى للمرة الثانية

بالتعديل أو السقوط ويذعن لكل وضع تريده السراى. وذلك كله من علامات الحكم المطلق الذى جعله فاروق أساساً لحكمه وطغيانه.

ولقد أفلت الزمام وقتاً ما من يده خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ عقب استقالة وزارة حسين سرى، إذ حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين في هذا اليوم المشهود، وأنذر السفير البريطاني (اللورد كيلرن) الملك بتعيين مصطفى النحاس رئيساً لوزارة^{٤٨} فسلم بالإنذار البريطاني، وعهد إلي النحاس أن يؤلف الوزارة، وكان هذا على الرغم منه. وعلى أنه ما فتىء يسعي بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ في إعادة الصفاء بينه وبين الإنجليز فنجح في السعي، وكان من مظاهر الود والصفاء أن أنعم عليه برتبة (جنرال فخرى في الجيش البريطاني) وكان تباهي بهذه الرتبة، واعتبرها ترضية كافية عن محاصرة الدبابات البريطانية لقصر عابدين يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢.

وفي أبريل سنة ١٩٥٠ أقام قصره بإنشاص مأدبة كبيرة لقائد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس وكبار الضباط البريطانيين في هذه المنطقة، وبلغ عدد المدعوين منهم نحو تسعين طابطاً كبيراً يمثلون مختلف الأسلحة في جيش الاحتلال، فكانت مأدبة مهينة، جرحت الكرامة القومية، إذ كرم فيها الملك قائد جيش الاحتلال وضباطه في الوقت الذى كانت البلاد تغلي فيه كالفرد من نضالها ضد الاحتلال.

ولقد ظلت وزارة النحاس مفروضة عليه منذ فبراير سنة ١٩٤٢ حتى أكتوبر سنة ١٩٤٤، وكان يبغى إسقاطها، لأنه لم يكن يطيق أن يرى وزارة تستقر في الحكم مدة طويلة، واعتزم فعلاً إقالتها في إبريل ١٩٤٤ وإسناد رئاسة الوزارة الجديدة إلي أحمد محمد حسنين رئيس ديوانه، وما أن علم السفير البريطاني بهذا الاتجاه حتى رجع إلي حكومته يستوضحها رأياً في هذا التغيير، فجاءه الرد ببرقية لا تزيد على كلمة (لاتغيير) No Change فأذعن الملك لهذه البرقية الآمرة، وابقى على الوزارة رغم أنفه.

^{٤٨} -راجع تفصيل هذا الحادث الفصل السادس من الجزء الثالث من كتابنا (في أعقاب الثورة) ص ١١ وما بعدها (طبعة سابقة).

وكان الأجدد به أن يذعن لإرادة الشعب، ويستجيب إلى اتجاهاته في قيام الوزارة وسقوطها، بدلا من أن يذعن لبرقية من الحكومة البريطانية ولكنه كان ينحو نحو والده الملك فؤاد في تخاذله أمام الاحتلال، وتحيفه حقوق الشعب.^{٤٩}

ومن مظاهر استعلائه على الشعب وعلى الدستور أنه حين استقبل في سنة ١٩٤٤ لجنة مجلس النواب الرد على خطاب العرش لاحظ أن رئيس المجلس (عبد السلام فهمي جمعة) تناول في كلمته التي ألقاها أمامه الحديث عن إرادة الشعب، وحاجات الشعب، فضاق فاروق صدرأ بالاستماع إلي هذا الحديث، وصاح قائلاً: (اسمع يا باشا، إرادة الشعب من إرادتي أنا) فدل بهذه الكلمة على مبلغ غروره واستهانته بحقوق الشعب.

هذا، ولم تكد الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها ويخفف تدخل الإنجليز في اختيار الوزارات، حتي عاجل وزارة النحاس بالإقالة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤، وغين في اليوم نفسه أحمد ماهر رئيساً للوزارة الجديدة، وحل هذا مجلس النواب وأجرى انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية غير وفدية، ومع ذلك فلم يلزم فاروق حدوده الدستورية بل استمر يعبث بالدستور ويتدخل في شئون الحكم، ويملي إرادته في كبير الأمور وصغيرها.

وبدأ استعلاؤه على وزارة احمد ماهر ونزعته إلي الطغيان حين جاء المستر فرنكلن روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأسبق إلي مصر في فبراير سنة ١٩٤٥ بعد عودته من مؤتمر القرم الذي عقد في مدينة (يالتا)، وأبدى رغبته في الاجتماع بفاروق على ظهر الطراد الذي كان يقله ورسا في مياه البحيرات المرة، على مقربة من مدينة الإسماعيلية ومع أن هذه المقابلة كانت سياسية هامة ترتبط بسياسة مصر العليا، وتناولت الحديث فيها علاقات مصر بأمريكا وعلاقتها بالحلفاء عامة، فقد أبى فاروق أن يرافقه رئيس الوزارة او زير الخارجية (محمود فهمي النقراشي) كما تقضي بذلك القواعد الدستورية، بل اصطحب معه احمد حسنين رئيس الديوان الملكي.. وهذا ولا ريب خروج على الدستور ونزوع إلي الطغيان، وفيه رجوع عما التزم به الملك فؤاد من قبل، في عهد وزارة عبد الخالق ثروت، فقد اعتزم الرحلة إلي اوروبا سنة ١٩٢٧، وارادها رحلة ملك مطلق، لا ملك دستوري، فلم يدع أى وزير لمرافقته، على حين أن المؤلف في النظم الدستورية أن يصطحب الملك رئيس الوزارة أو زير الخارجية في مثل هذه الرحلات، وهنا نشأت أزمة داخلية، وقف فيها سعد زغلول (وكان رئيساً لمجلس النواب) إلي جانب ثروت (رئيس الوزارة) واشترط أن يصحب الملك في رحلته، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لنفقات هذه الرحلة،

^{٤٩} راجع في تحليل شخصية الملك فؤاد من هذه الناحية الجزء الثاني من كتابنا (في أعقاب الثورة)

فأحجم عن إقراره حتي يقبل الملك فؤاد أن يصاحبه رئيس الوزارة، وأنتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت في رحلته، ومن ثم أقر البرلمان اعتمادات الرحلة.

ولكن فاروق لم يشأ أن يخضع للتقاليد التي قبلها أبوه من قبل وانفرد بمقابلة الرئيس الأمريكي دون أن يصطحب أحداً من الوزراء المسؤولين، وكان ذلك مظهراً لطغيانه في الحكم.

وفي سنة ١٩٤٥ أيضاً زار المملكة العربية السعودية، والتقي بالمرحوم الملك الراح لعبد العزيز آل سعود في (رضوى) وتحدث إليه في الشؤون العامة والروابط بين البلدين، ولم يصطحب معه رئيس الوزراء ولا وزير الخارجية، بل لم يبلّغ أحداً منهما بنأ هذه الرحلة، ولم يعلم بما دار فيها إلا بعد عودته..

واتبع نفس هذا الأسلوب مع وزارة النقراشي التي تولت الحكم بعد مقتل أحمد ماهر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥، وبلغ من تعاليه وطغيانه أنه أصر على أن لا يعقد مجلس الوزراء إلا في المدينة التي يكون هو مقيماً بها، ففي سنة ١٩٤٦ علم وهو في القاهرة ان النقراشي دعا مجلس الوزراء إلى الاجتماع ببولكي بالإسكندرية، فإذا بفاروق يأمر بعدم عقده هناك مادام هو في القاهرة، فألغى النقراشي الاجتماع!

وفي عهد وزارة اسماعيل صدقي دعا ملوك ورؤساء الدول العربية إلي مؤتمر عقده في قصره بإنشاص سنة ١٩٤٦ دون وساطة رئيس الوزارة أو وزير الخارجية بل دون علمهما، وأرسل يدعو الملوك والرؤساء بواسطة أحد موظفي القصر، واجتمع المؤتمر بناء على هذه الدعوة وتباحث في مسائل سياسية هامة دون أن يشترك فيه أو يحضره رئيس الوزارة (إسماعيل صدقي) ولا وزير الخارجية (أحمد لطفي السيد).

وفي سنة ١٩٤٩ حدث الانقلاب العسكري الأول في سوريا، ونحي رئيس الجمهورية الشرعي السيد شكرى القوتلي، وتولي الحكم حسني الزعيم فاستدعاه فاروق والتقي به في إنشاص وأكرمه، وبارك هذا الانقلاب واعترف به، وحدث كل ذلك دون أن تعلم الوزارة (وزارة إبراهيم عبد الهادي).

وقد لازمته نزعته إلي الطغيان طيلة مدة حكمه، وكانت من الأسباب الهامة التي باعدت بينه وبين الشعب، ومهدت للثورة عليه.

ولم تسلم الوزارات التي تعاقبت على البلاد حتى نزوله عن العرش من تدخله في شؤون الحكم تدخلاً لا يسمح به الدستور، وكان عند تأليف معظم الوزارات يشطب اسم الوزير الذي لا يرضي عنه، فيضطر رئيس الوزارة إلي استبعاده لكي يتم تأليف الوزارة.

وكان يتدخل في تعيينات كبار الموظفين، فلا يعين موظف كبير إلا بموافقه وهذا ولا ريب افتيات على حقوق الوزارة، وكثيرون من كبار الموظفين كانوا يعينون بإيحاء منه، فكانوا بمثابة عيون له على الوزارات.

ولما عادت وزارة النحاس إلي الحكم على أثر انتخابات سنة ١٩٥٠، كان الظن أن يقف تدخل فاروق في شئون الحكم ويلزم حدوده الدستورية، بعد طول التجارب الماضية، ولكنه على العكس تمادى في هذا التدخل واستفحل نفوذه ونفوذ رجال حاشيته في دوائر الحكومة، وكان لتخاذل النحاس في وزارته الأخيرة أثره في تمادى الملك في طغيانه. فلقد كان فاروق منذ ظهور نتيجة الانتخابات يتوجس خيفة من الوزارة التي استمدت وجودها من إرادة الشعب، وعلم أن للنحاس مطالب يريد تقديمها إليه، فقابله على خوف مما سيطلبه، فإذا بهذه المطالب تتضائل وتتهاوى، إذ قال للملك إن له طلباً واحداً وهو أن يسمح له بتقبيل يده!

التوجيهات الملكية

وظهر أسلوب جديد في الحكم المطلق وهو ما أسمته الوزارة الوفدية (التوجيهات الملكية) فكانت هذه (التوجيهات) أوامر لا تقبل المناقشة والنقض، فازداد طغيان الملك، إذ رأى الحكومة الشعبية تستحدث مصدراً جديداً للسلطات غير ما نص عليه الدستور، وهو (التوجيهات الملكية) وهذا ولا ريب تدعيم لصرح الحكم المطلق.

وقد تسللت (التوجيهات الملكية) إلي مختلف الوزارات، بل إلي الجهاز التشريعي، وكان من نتائج هذا التسلل أن استجابت الوزارة إلي إيحاء السراي، وأصدرت قانوناً لم يكن له مثيل في حماية الطغيان الملكي، وهو القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠، الذي قضى بحظر نشر أبناء الأسرة المالكة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية، وقضى بمعاينة كل من ينشر في الصحف أو في غيرها من المطبوعات دون هذا الإذن أخباراً أو صوراً أو رموزاً عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وكان غرض فاروق من استصدار هذا القانون ألا تشير الصحف إلي أبناء فضائح الأسرة المالكة. وبذلك حجبت أبناء الملك وأسرته عن المواطنين، وقضى على الشعب والأمراء والأميرات إلا ما تريد السراي أن يعلمه، والوزارة الوفدية تتحمل من هذه الناحية تبعة كبيرة في تمادى الملك في طغيانه واستعلائه على الشعب.

من مظاهر طغيانه

ومن مظاهر طغيانه أنه كان إذا غضب على وزير أو موظف كبير لأتفه الأسباب يعلن عدم رضائه عنه ويضطره إلى الاستقالة.

وقد نحي شيخ الأزهر (الشيخ عبد المجيد سليم) عن منصبه في سبتمبر سنة ١٩٥١ لمجرد تلميحه إلى الإسراف الذي كان يحف برحلته إلى كبرى والريفيرا وغيرها من ملاهي أوروبا، وقال في ذلك كلمته المأثورة (تقتير هنا وإسراف هناك)، فما أن وصلت هذه الكلمة إلى مسامع فاروق حتي ثار وأصدر أمراً بإقالته من منصبه، وكان فاروق وقتئذ يعبت ويلعب في ملاهي أوروبا!

ونحي محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة عن منصبه واضطره إلى الاستقالة لمجرد أنه أبدى بعض الملاحظات عن منح كريم ثابت خمسة آلاف جنيه من أموال مستشفى المواساة، وعن صفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة.

في الشؤون الخارجية

وكان يحرص على وضع يده على وزارة الخارجية وشئون مصر الخارجية عامة، فلن تكن تجرى تعيينات او تنقلات في هذه الوزارة إلا بإيحائه وتوجيهاته، أو على الأقل بموافقتة وإقراره، وكان يتدخل في تعيين كبار ممثلي مصر في الخارج ومن دونهم من الملحقيين وغيرهم، فيختار من عرفوا في الجملة بالولاء للسراي، وسارت التقاليد غير الدستورية على جعل تعيين موظفي السلك السياسي في الخارج بأوامر ملكية دون توقيع وزير الخارجية، وقد جرى في هذا على سنة فؤاد، فكلاهما قد خالف دستور سنة ١٩٢٣ باستحداث الأوامر الملكية يوقعها الملك دون رئيس الوزارة والوزير المختص، وصارت هذه الأوامر مصدر التعيين في تعيينات كبار رجال الدين ورجال السلك السياسي وضباط الجيش وكبار موظفي القصر ومنح الرتب والنياشين مع أن كل هذه المسائل من شئون الدولة التي لا تختص بها الملك.

واعتماد رجال السلك السياسي عند عودتهم من الخارج أن يذهبوا راساً إلى القصر الملكي للإفضاء بمعلوماتهم الهامة عن الحالة السياسية، كأنهم موظفون في القصر وكان أغلبهم يرسلون إلى القصر تقارير خاصة عن الشؤون السياسية المصرية، وقد يتعطف بعضهم فيرسلون بصور من هذه التقارير إلى وزارة الخارجية، وغير بعضهم اسم السفارات والمفوضيات المصرية فجعلوه (سفارة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر) بدلاً من (سفارة مصر).

وظهر استنثار فاروق بالشئون الخارجية في مقابلاته ومفاوضاته مع رؤساء الدول الأجنبية، فإن كان يحرص في الجملة على عدم اشتراك رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية فيها.

سيطرته على الجيش

وجعل الجيش في قبضة يده بتدخله في تعيين رؤسائه وقواده من صنائعه وأتباعه، أو المعروفين بالولاء له، لكي يضمن السيطرة على ضباط الجيش وإدارته المختلفة.

واعتبر فاروق الجيش أداة للملك لا أداة للشعب، وتمادى طغيانه حتى أنه غير في شعار الجيش إذ كان (الله. الوطن. الملك) فجعله (الله. الملك. الوطن)، وهكذا تعالي على الوطن فجعل نفسه أكبر منه، ومقديماً عليه، وجعل الوطن في المرتبة التالية للملك، وهذا من التغييرات المعبرة الدالة على الإسراف في الطغيان.

وحيثما تألفت وزارة الوفد في يناير سنة ١٩٥٠ فرض عليها إنشاء وظيفة قائد عام للقوات المسلحة وإسنادها إلي الفريق محمد حيدر، على أن يكون تعيينه بأمر ملكي، وأصدرت الوزارة قانوناً بفتح اعتماد لإنشاء هذه الوظيفة، على أن يمنح شاغلها راتب الوزير إذا كان وزيراً سابقاً، وذلك لكي يضمن فاروق بقاء الجيش خاضعاً له.

الشركات والرتب والألقاب

وكان يسيطر بواسطة حاشيته على الشركات، فجعل عضوية مجالس إدارتها وفقاً على من عرفوا بالولاء له، وكان يطلب أحياناً فصل أى عضو لا يرضى عنه، فيفضل في الحال. وكذلك شأنه في الراتب والألقاب، فإنه جعلها وفقاً على من يأنس فيهم الولاء والإخلاص لشخصه.

واستفحل نفوذ حاشيته في دوائر الشركات والمال، وفي الوزارات والمصالح والدواوين، وكان لهم من النفوذ أكثر مما كان للوزراء، لأنهم كانوا في تدخلهم يستندون إلي طغيان الملك، فكانت كلمتهم لا ترد، وأهواؤهم لا تحد واستنكر الشعب سياسة فاروق وعم السخط عليه، لأنهم لم يكفهم مساوئه وتدخلاته، بل عانوا أيضاً ما عانوا من مساويء حاشيته وتدخلاتهم غير المشروعة في شؤون الحكم، وفي محيط الشركات والجمعيات.

استغلاله الملك ونهمه إلي المال

وزاد في كراهية الشعب له أنه اتخذ الملك وسيلة للإثراء وجمع المال، وإفساد أداة الحكم.

وبالرغم من ثرائه الواسع، وضخامة موارده من مخصصاته في الميزانية ومن أملاكه التي لا حصر لها، وأمواله المودعة في مختلف البنوك والتي تعد بعشرات الملايين من الجنيهات، فإنه كان دائم الجشع والنهم إلي المال، لا يشبع منه ويسعي إلي الاستكثار منه بجميع الوسائل.

وزادت ثروته من الأراضي الزراعية عما كان قد اقتناه فؤاد وهو على العرش وورثه عنه، وزادت امواله في البنوك عما كان لفؤاد من قبل.

وكان مع جشعه إلي المال شحيحاً بخيلاً.

وكان يستغل سلطانه في الاستزادة من الأملاك الزراعية

كان إذا أعجبه أرض يملكها أحد المصريين سعي بمختلف الوسائل والمناورات والتهديدات إلي إكراه صاحبها على بيعها له، في حين أنه ليس في حاجة إليها.

وكان يسخر جهاز الدولة في استصلاح أراضيه، حتى أنه كان يستخدم المسجونين في إصلاح بعضها.

وكان يستعمل سلطانه في بيع محصولاته، فيبيعها بأثمان أعلي من سعر المثل، ويضطر تجار الجملة إلي محاباته لينالوا الحظوة لديه ولدى الحكومة.

وكانت الشركات المالية التي تبغي الخطوة لدى الحكومة ترشوه بعدد وفير من أسهمها تمنحه إياها مجاناً أو بثمان صوري، فتجذب طالباتها لدى الحكومة مثل شركة (سعيده) للطيران التي فازت سنة ١٩٥١ بإعانة قدرها مائة وثلاثون ألف جنيه، بالرغم مما ثبت للجان الحكومة من فساد إدراتها، وقد تبين أنها أهدت فاروقاً جزءاً من أسهمها وأنه كان الموعز بهذه الإعانة.

وكانت النفقات الباهظة التي تصرف على قصوره المملوكة للدولة وعلى صيانتها وتحسينها وتجميلها وتأثيثها تؤخذ كلها من ميزانية الدولة، وقد بلغت الملايين من الجنيهات.

وامتنع عن دفع ضريبة الإيراد العام المستحقة عليه للدولة، والضريبة على سياراته، والرسوم الجمركية على متعلقاته، بالرغم من أن القانون لا يعفيه من هذه الضرائب وقد بلغ المستحق عليه من ذلك كله نيفاً ومليوناً من الجنيهات واستولي لنفسه من الأموال التي كانت تجمع للتبرعات الخيرية على مبلغ ٤٢٠.٠٠٠ جنيه.

واستولي على كثير من الأوقاف بطرق غير مشروعة وطرده نظارها من إدارتها وانتزع من وزارة الأوقاف أوقافاً تبلغ مساحتها ٤٥٥١٩ فداناً.

منها وقف الأميرة زينب هانم كريمة محمد على المعروف بوقف شاة ومساحته ٩٣٨٠ فداناً، وقد انتزعه سنة ١٩٤٨.

ووقف الخديو إسماعيل المعروف بفتيش الوادى ومساحته ١٥٦٣٩ فداناً. وقد انتزعه سنة ١٩٤٥، ووقف آخر للخديو إسماعيل ومساحته ٢٠٥٠٠ فدان موزعة في المنتزه والمنصورة والمعتمدية إلخ. وقد انتزعه سنة ١٩٤٨، وكان انتزاعه لهذين الوقفين بموجب (نطق سام) أبلغته الخاصة الملكية إلي وزارة الأوقاف.

وقد أعيدت هذه الأوقاف إلي الوزارة في أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٢ بعد خلع فاروق. واختلس كثيراً من الآثار المصرية القديمة من المتاحف أو من الحفائر التي كان يجرى فيها التنقيب عن هذه الآثار، واختلس بعض التحف من دار الآثار العربية، وعاونه في ذلك بعض الموظفين وخاصة دريتون المدير الفرنسي للمتحف المصرى، ونال من أجل ذلك خطوة كبرى عنده.

وفي أوائل سنة ١٩٥١ طلب من وزارة الوفد أن تصرف له مرتبه لمدة سنة مقدماً، ومقداره مائة ألف جنيه، ومع مخالفة هذا الطلب للقوانين المالية فقد استجابت إليه الوزارة لتشتري به بقاءها في الحكم، وطلب منها أن تحول هذا المبلغ إلي دولارات ترسل إلي أمريكا، فنفذت رغبته، وامرت البنك الأهلي بتحويله إلي دولارات أرسلت إلي أمريكا، وكان هذا التصرف معاونة للملك على تهريب هذا المبلغ في وقت كانت الدولة أشد ما تكون حاجة إلي العملة الصعبة، وكان رصيدها من الدولارات في هبوط بسبب المبالغ الضخمة التي كانت ترسل إلي والدته الملكة السابقة نازلي وإلي شقيقته فتحية. ومع أن فاروق كان له في بنوك أمريكا رصيد كبير من الدولارات فإنه أراد أن يمس هذا الرصيد، فأخذ ما طلبه من خزانة الدولة.

ولو ان موظفاً بسيطاً كان في حاجة ملحة إلى اقتضاء مرتبة مقدماً لمدة سنة بل لمدة شهر واحد وطلب من الحكومة أداءه له مقدماً، لقبول طلب بالرفض مع التبريع والتوبيخ، ولكن فاروق صاحب الملايين من الجنيهات قد وجد من استهتار الحكومة بالنظم المالية ما جعله يظفر بطلبه المبني علي الجشع واستغلال النفوذ.

ولما زاد نهمه إلي المال وحرصه عليه أخذ يهرب إلي الخارج الملايين من الجنيهات، ويودعها في مختلف بنوك أوروبا، وبدأ تهريبه حوالي سنة ١٩٤٨ حين ابتداء يتجر في الاسلحة الفاسدة، وبلغ مجموع ما هربه إلي الخارج عدة ملايين من الجنيهات، وأودع في بنوك أمريكا من عشرة ملايين دولار.

مسألة فخر البحار وإصلاح المحروسة

وكان له يخت خاص يسمى (فخر البحار) اشتراه سنة ١٩٤٣ من الأمير يوسف كمال بحوالي ٧٦ ألف جنيه، ففكر في وسيلة يستبقي بها هذا اليخت الأنيق ويتخفف من نفقات استعماله ومرتبات بحارته، ويربح ثمنه، فباعه إلي الدولة بمبلغ ١٧٦ ألف جنيه بدعوى ضمه إلي وحدات الأسطول المصري، ولكنه استبقاه لنفسه يختاً خاصاً له، وصار يركبه في نزواتها ورحلاته الخاصة. وقد سافر به في رحلاته إلي أوروبا كما سيجيء بيانه، فكأنه باعه للدولة بيعاً صورياً لأنه لم يخرج من حيازته، وقبض من الدولة ثمنه دون مقابل، وحملها أيضاً نفقات استعماله وصيانته.

وقد ظهرت هذه الفضيحة في أثناء تحقيق قضية صفقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة، فجاءت دليلاً جديداً على اشتراكه في هذه الصفقات.

وأمر بإصلاح الباخرة (اليخت) (المحروسة) علي حساب الدولة، وكانت البحرية الإيطالية تقدر لإصلاحها عشرين ألف جنيه فلم يعجبه هذا الرقم، واختار شركة بحرية إيطالية لإصلاحه؛ ووصل ثمن هذا الإصلاح إلي مليون ونصف مليون جنيه.

وقد وقف المرحوم النقراشي وكان رئيساً للوزارة موقفاً مشرفاً من طلب فاروق فتح اعتماد أو بمبلغ مليون جنيه لهذا الغرض، فرفض الطلب، وكتب إلي الخاصة الملكية يقول: (في الوقت الذي تفتك فيه الشيوعية بعقول الشباب المصري ويشدت التذمر من الفاقة التي تحيط بأفراد الشعب فإن الناس لن يقبلوا منا التفكير في مثل هذا العمل ولذلك فإني لا أستطيع - ما دمت رئيساً للوزارة - أن أوافق على طلب هكذا، واستقاليت بين يدي جلالتم).

وتربص فاروق حتي اغتيل النقراشي، فعاود طلباته تدريجياً حتي أجيبته، وبلغ ما انفق على إصلاح هذا اليخت العتيق مليوناً ونصف مليون من الجنيهات ذهب الجانب الأكبر منها إلي فاروق وعملائه وكان وسيطاه في هذه الصفقة انطونيو بوللي الكهربائي بالقصر ووسيط الملك في فساد. وأدمون جهلان أحمد سمارته في الصفقات الحرام.

سرقاته من الأفراد

وبلغ نهمه إلي المال أن امتدت يده إلي سرقة الأفراد، دون خجل أو استحياء كان إذا علم بتحفة في دار أحد الأعيان يأمر بنقلها فوراً إلي سراي عابدين، فلا يسع صاحبها إلا ان يذعن ويعتبرها هدية للذات الملكية.

وكان إذا جلس إلي موائد القمار يغش أحياناً في اللعب ويسرق من ملاعبية ما يريد، وفي أغلب الأحيان كانوا لا يجروون علي مسائلته عن هذا التصرف المنكر، احتراماً لذاته (الملكية) أو ابتغاء الزلفي لديه).

وكثيراً ما كانت موائد القمار وسيلة للرشوة المستترة ببذلها بعض السماسرة ونهازي الفرص للملك تحت اسم خسارتهم في لعب القمار معه، وكانت هذه الرشوة تؤتي ثمرتها من حيث تحقيق أطماع الراشيين في الوزارات والمصالح، وفي الزلفي إلي فاروق واكتساب ثقته.

سيف إمبراطورية إيران ونياشينه

وسرق في سنة ١٩٤٤ سيف الإمبراطورية بهلوى إمبراطو إيران السابق ونياشينه، وذلك على أثر وفاته في جنوب أفريقيا ونقل جثمانه إلي مثر، فقد دفن وقتاً ما في مقابر الأسرة المالكة، ووضع سيفه ونياشينه في تابوته.

وعندما أرادت حكومة إيران نقل الجثمان إلي طهران، اكتشف سفيرها في القاهرة أن سيف الأمبراطور ونياشينه انتزعا من الجثة.

وكان لهذه الحادثة ضجة كبيرة، إذ طالبت حكومة إيران بهذه المخلفات الثمينة، وفاجاب القصر بانه لا وجوج لها، وتبين أن فاروق قد سرقها، وأخفاها في قصر القبة، وذهبت عبثاً مطالبة إمبراطورية إيران الحالي وحكومته بهذه المخلفات الثمينة، مدى ثماني سنوات، حتي عثر عليها في قصر القبة بعد خلع فاروق، فسلمت إلي السفير الإيراني بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٥٣ وأعيدت غلي حكومة إيران.

خنجر سيف الإسلام

وفي مرة أخرى أعجبه خنجر مرصع بالجواهر الكريمة كان يحمله سيف الإسلام عبدالله نجل إمام اليمن الراحل في زيارته لمصر، وأراد أن يقتنصه لنفسه، فدعا الأمير إلي مأدبة (ملكية) وطلب إليه أن يخلع حزامه وخنجره ويضعهما على المشجب (الشماعة) قبل دخوله غرفة المائدة، وأوعز فاروق إلي من يثق فيهم من رجال حاشيته بسرقة الخنجر والحزام، فلما انتهى الغداء بحث الأمير عن الخنجر فلم يجده في مكانه، وسأل عنه فلم يجد جواباً، وكان أن تمت (السرقة الملكية).

وقد عثر على هذا الخنجر في متحف فاروق الخاص بقصر عابدية بعد خلعه عن العرش.

استغلاله حرب فلسطين

واستغل حرب فلسطين استغلالاً وضيعاً، وقلما وصل إليه من قبل، فقد انتهز حاجة الجيش إلى الأسلحة والذخائر من الخارج لاستكمال تسليحه، فاتجر شخصاً من رهط من المقربين إليه في صفقات من الاسلحة والذخائر تعاقدت عليها إدارة الجيش، وتبين أنها أسلحة وذخائر فاسدة، كانت لا تصيب المرمي، بل تنفجر في من كانوا يستعملونها من الجنود والضباط، وقد أودت بحياة الكثيرين منهم، وكان عملاء فاروق يجوبون الأسواق في أوروبا ويعقدون هذه الصفقات الحرام، ويرسلونها إلى مصر لتتقل إلى ميدان الحرب في فلسطين. فتنفجر في أيدي الجنود وفي صدورهم، و تحدث دخاناً يؤدي إلى اختناق الجنود، ودرت هذه الصفقات أرباحاً وفيرة تقاسمها فاروق وعملاؤه، وكانت من أسباب الهزيمة في حرب فلسطين.

وقد نزل فاروق في هذا الاستغلال إلى أحط دركات السقوط والخيانة، وأى جريرة أقطع من أن يكسب ملك المال الحرام عن طريق تعريض بلاده للهزيمة وتعريض أفراد الجيش للقتل والهلاك؟

وليس في مساوية فاروق كلها ما يعادل هذا الإثم في فظاعته ووضاعته، وكانت هذه الجريمة هي الضربة القاصمة التي نزلت العرش، وأطاحت بالبقية الباقية من سمعة فاروق، ومألت نفوس المواطنين سخطاً عليه،

استقالة رئيس ديوان المحاسبة

تسلمت إدارة الجيش هذه الصفقات رغم لفت انظارها إلي فسادها، وأبدى رئيس ديوان المحاسبة وقتئذ (محمود محمد محمود) في تقرير له بعض ملاحظات عن هذه المسألة الخطيرة، كما أبدى ملاحظات أخرى عن صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه من أموال التبرعات والإعانات التي جمعت لمستشفى المواساة إلى كريم ثابت المستشار الصحفي لفاروق، بدعوى أنها مقابل دعاية بذلها للمستشفى، والصحيح أنها منحة أمر له بها فاروق من أموال هذا المستشفى الخيري. فغضب فاروق على رئيس ديوان المحاسبة واضطره إلى الاستقالة.

استجواب مصطفى مرعي

وقدم مصطفى مرعي في مايو سنة ١٩٥٠ سؤالاً بمجلس الشيوخ حوله إلى استجواب عن أسباب استقالته رئيس ديوان المحاسبة، وشرح هذا الاستجواب شرحاً مستفيضاً لقي تاييداً

كبيراً من المعارضين ومن الرأي العام، وانتهى إلي اقتراح تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالته رئيس ديوان المحاسبة.

إقصاء المعارضين عن مجلس الشيوخ

فكان جواب فاروق وحكومة الوفد على هذا الاستجواب وعلى تأييد المعارضين لاقتراح تأليف لجنة للتحقيق، أن صدرت ثلاثة مراسيم في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠، عصفت بكيان مجلس الشيوخ وأخرجت منه عدداً كبيراً من المعارضين بطريقة تنطوى على اعتداء صارخ على الدستور.

وأول هذه المراسيم يقضي بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينوا في عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة (وكان معظمهم من المعارضين).

وقضى المرسوم الثاني بتعيين أعضاء جدد كلهم من صنائع الوزارة أو السراى بدل الذين أبطل تعيينهم.

والثالث بإسقاط رئاسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وابدل به على زكي الذين أبطل تعيينهم.

والثالث بإسقاط رئاسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وابدل به على زكي العرابي.

كانت هذه المراسيم الثلاثة بمثابة عقاب للمعارضين على استنكارهم صفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة، ولم يتورع وزير الدفاع وقتئذ (مصطفى نصرت) عن الدفاع عن هذه الصفقات، والقي في هذا الصدد بياناً بمجلس الشيوخ رداً على استجواب مصطفى مرعي، قال فيه ضمن ما قال:

(وصلنتي مناقضات ديوان المحاسبة- وهي التي استندت إليها المستجوب- بعد مدة قصيرة من تولي وزارة الحربية، فكان من الطبيعي أن اتقصي الحقائق المتعلقة بما اتبع بصفة عامة في امر توريد احتياجات الجيش اثناء حرب فلسطين وقد اتضح لي أن هناك أفراداً كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك في كل أعمال التوريدات، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال بالتوريدات من جهة، وقيام الجهات المختصة في القوة المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى، كان ذلك سبباً في حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدت إلي التقدم ببعض البيانات التي استندت إليها ديوان المحاسبة في

مناقضاته، على أنه بعد البحث والتدقيق، واتضح لي أن التوريدات التي أثارَت مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها)

وأخذ إحسان عبد القدوس ينشر في مجلة روز اليوسف المقالات الخطيرة المثبتة لفساد الأسلحة والذخائر فأبلغت وزارة الحربية النائب العام للتحقيق في التهم المنسوبة إلي رجال الجيش.

بدأت تحقيقات النيابة في هذا البلاغ منذ صيف سنة ١٩٥٠. وتناولت اشتراك بعض رجال حاشية فاروق والمقربين إليه في هذه الصفقات. ومست الملك شخصياً، لأن حاشيته إنما كانت تعمل لحسابه وبإيعاز منه، وقد حقق مع هؤلاء الأشخاص، وصدر أمر بالقبض على آدمون جهلان حين مجيئه إلي مصر، وهو السمسار الأول لصفقات الملك وأداته في إيداع نصيبه من تجارة الأسلحة الفاسدة في البنك البلجيكي والدولي.

ولكن هذا الأمر لم ينفذ، واحتمي آدمون جهلان بالسراى، وظل مطلق السراح، بل سمح له بالعودة إلي أوروبا بدعوة أنه أمين صندوق الرحلة الملكية، ودلت ملابسات مجيئه وعودته على انه إنما جاء إلي مصر موفداً من الملك ليأخذ بعض الأوراق الدالة على اشتراك فاروق في صفقات الأسلحة والذخائر.

وقد تدخل الملك في تحقيقات النيابة تدخلاً سافراً أثناء نزهته في أوروبا، ومنع استمرار الإجراءات ضد شركاءه وصنائه، كان من مظاهر تدخله الشافر أنه أوفد ناظر خاصته أثناء تفتيش خزانة آدمون جهلان وتسلم منها أوراقاً بحجة أنها تخص ذات الملك، ومنها كشوف الحساب التي تكشف عن اشتراكه في تلك الصفقات الخاسرة. وانتهى التحقيق بحفظ القضية بالنسبة لرجال الحاشية.

وجاء تدخل فاروق في سير العدالة دليلاً على اشتراكه في هذه الصفقات الحرام، ومؤيداً لما ترامي إلي الناس في هذا الصدد، فاشتدت كراهية الشعب له، وتحولت الكراهية إلي سخط يوشك أن ينفجر ويعصف بعرشه.

حياته الخاصة

كان لحياة فاروق الخاصة أثرها في التمهيد للثورة، فقد كان بعيدة عن الفضائل والأخلاق القويمة، وعن الاستقامة عامة، كانت مجموعة من الرذائل والفساد تستقر الغضب والسخط.

كان من الناحية الشخصية والخلقية فاسد السلوك، يستنكر من الخليلات والعشيقات، وجلهن من النساء الساقطات، وأو الراقصات المستهترات، مما ينم عن نفسية وضيعة وشذوذ في الفساد.

ومن مظاهر هذا الشذوذ أنه لم يتورع غير مرة عن السطو على الأعراض والاعتصاب أو ما يشبه الاعتصاب.

وظهر إسفافه في السلوك الشائن أنه اصطفي بعض المنحطين من حثالة الحاشية، كحلاقه (جارو)، ومساعد الحلاق (بترو) وأمين سره في فساده (أنطونيو بولي وكان يسمى مدير الشؤون الخصوصية للملك) ومدرّب كلابه (كافانس) وغيرهم، فجعلهم بطانته الذين يصطحبهم في غدواته وروجاته، وكان منظرهم وهم يلازمونه في الأندية الليلية والفنادق والمقاهي يدعو إلي السخرية والاشتمزاز.

وإلي جانب هذه المخازي، كان يلعب القمار واستفحل فيه هذا الداء على مر السنين، حتي صار مدمناً عليه، ولم يعرف عن ملك آخر مثلما عرف عنه من المجاهرة بهذه الأفة والإكباب عليها في الأندية العامة، على ملا من الناس.

واشترت بعض الأندية بغشيانه إياها محاطاً بحتالة القوم، ولعبة الميسر في بعضها، كنادى السيارات، وكازينو الحليمة بالاس وملهي الإسكارييه (الجعران)، وأوبرج الأهرام بالقاهرة، ونادى السيارات بالإسكندرية.

وكان رجال الحرس الملكي والبوليس السرى يحرسونه في كل مكان يأوى إليه، وكان منظرهم وهم يسهرون حتى الصباح حول أندية القمار التي كان يغشاها منظاراً يدعو إلي الأسف العميق.

هذا عدا مجالس الميسر التي تعقد في بيوت بعض أصفيائه، ويتخلل مظاهر أخرى للفساد والمجون.

وكان لهذا السلوك أثره البعيد في سقوط سمعه فاروق وسخط الناس عليه وازدائهم إياه. ومن مظاهر استهتاره أنه كان يمضي بعض الأوراق الهامة ويصدر أوامره في شئون الدولة على موائد الميسر، أو في سهراته الماجنة وعلى مرأى ومسمع من جلسائه اللاعبين معه من حثالة القوم.

وقلما كان يقابل رؤساء الوزارات، بل كانوا يرسلون إلي القصر المراسيم والمذكرات بالطلبات التي تعرضونها عليه، وكان يعرضها عليه خادمة الخاص محمد حسن، فهو الذي كان

له حق الاتصال الدائم به إلا بواسطة هذا الخادم، أو أحد الخدام الخصوصيين الذين يسمون بالشماشرجية، وفي ذلك قال احد رؤساء الديوان إن مصر تحكم بالخدام!

ولم يصل امتهان كرامة الحكم ووقاره إلي هذا الدرك الأسفل من الإسفاف وكان في رحلاته الماجنة بأوروبا يمضي مراسيم الدولة، وذهب إليه عبد الفتاح حسن حينما عين وزير دولة سنة ١٩٥١ إلي كابري، حيث كان يلهو ويعبث، وحلف اليمين أمامه هناك!

انحدار سمعة فاروق في مصر والخارج

حينما انحرف فاروق نحو الرذيلة في حياته الخاصة، ترامت إلي الناس أنباء نزواته وصلاته غير الشريفة بخليلاته وعشيقاته، ثم إدمانه لعب القمار واصطفائه المنحطين والاشرار . فساعت سمعته عند الشعب، وفقد محبة المواطنين وعطفهم، واجتمعت سيئاته في حياته الشخصية إلي مساوئه في الحكم، فانقلب الحب إلي سخط عام.

أما في الخارج فقد بدأوا يعرفون فضائح فاروق وابتدأه من افواه المطلعين عليها، ومن الصحف الأجنبية التي كانت تنشر بين حين و آخر طرفاً من هذه الفضائح، مما كان يبعث به إليها مراسلوها في مصر .

وزاد في انحدار سمعته في الخارج ورحلاته إلي أوروبا، فقد بلغ به الاستهتار مبلغاً لمي يصل إليه ملك من قبل وأخذت الصحف الأوربية والأمريكية تنشر أنباء هذه الرحلات، وما كان يصحبها من مجون وشذوذ وإسراف وصخب، وفضائح وتصرفات جنونية، وانكباب على موائد القمار في الفنادق والказينوهات العالمية، وتحدثت الصحف عنه بأساليب لاذعة من السخرية والرزيلة فأساء فاروق إلي سمعة مصر، وكان عنواناً سيئاً لها في العالم.

وكان المصريون الذي يصطافون ويشهدون فضائحه في الخارج أو يسمعون بها أو يرأون أنباءها في الصحف، يتولاهاهم الخجل من أن تتحدر سمعة مصر في العالم إلي هذا الحد، وأن يمثلها ملك بهذا الاسفاف، وإذ كانت هذه الصحف والمجلات يمنع دخولها إلي القطر المصري، فقد كان المصطافون يحتفظون خفية ببعضها، ويعودون بها إلي مصر، فيطلع عليها أصدقاؤهم وذووهم، وكان موضع الأسف والاشمئزاز، وكانت الحكومة تمنع دخول هذه الصحف إلي مصر، ولكنها لم تستطع أن تمنع نشر ما احتواته من الفضائح عن ملك مصر .

وقد تعددت رحلات فاروق إلي الخارج.

وكانت اولي رحلاته إلي جزيرة قبرص في أغسطس سنة ١٩٤٦، على ظهر اليخت (فخر البحار) وقد ذهب خصيصاً إلي هذا الجزيرة إذ كان على موعد هناك مع ممثلة السينما

ليليان كوهين (كاميليا) إحدى عشيقته، وقد سبقته إليها، وشهد الناس اتصالاته الماجنة معها بالجزيرة، وفلاكت الألسن أبناء هذه الاتصالات ووصل صداها إلي مصر .

وفي هذه النزهة الغرامية عرج بجزيرة (رودس) في سبتمبر سنة ١٩٤٦، وهناك طار إليه إسماعيل صدقي رئيس الوزارة وقتئذ ليقوع على مراسم التعديل الوزاري الذي أدخله صدقي باشا في وزارته، وقد وقعها فاروق، كما وقع هناك أيضاً مراسيم إنشاء مجلس الدولة وتعيين محمد كامل مرسي رئيساً له، وتعيين مستشاري هذا المجلس ونوابه، ومراسيم الحركة القضائية، وقد وقعها جميعاً على ظهر اليخت (فخر البحار).

وفي صيف سنة ١٩٥٠ سافر إلي فرنسا، يصحبه عدد ضخم من حاشيته المقربين إليه، وكان متكرراً باسم (فؤاد باشا المصري) ولعله ظن أن تنكره بهذا الاسم يحجب فضائحه ومغامراته عن الأنظار، ولكنه كان حينما حل أو ارتحل ترقبه عيون المصيفين والصحفيين، وتنتشر الصحف العالمية من أبناء مجونه واستهتاره ما يزرى بسمعة مصر . واتخذ من (دوفيل) بشمال فرنسا مصيفه الرئيسي) وجعل من كازينو هذه المدينة مكاناً للهوه وعبثه، ولعبه القمار، وكانت المدينة خلال إقامته مقصد الغانيات والراقصات وبنات الهوى يكملن الصورة المبدلة لعبثه ومجونه.

ونشرت صحيفة (فرانس سوار) الباريسية في أغسطس سنة ١٩٥٠ مقالاً عن مصيف دوفيل قالت فيه (إن المغنية الفرنسية أني بيرييه المجهولة في فرنسا والمشهورة في مصر (كذا) ستغني (أغنية النيل) التي وضعها الموسيقار جي لافارج والتي غنيت لأول مرة بالقاهرة في ملهي (اسكارابيه) أمام جمهور مختار من أهل الطبقة الراقية(كذا) وفي مقدمتهم فاروق.

وأنني بيرييه هذه كانت إحدى عشيقات فاروق، وقد اتصل بها حين جاءت إلي القاهرة من قبل، وغنت أمامه فعلاً غير مرة في ملهي (إسكارابيه) وجاءت إلي دوفيل أثناء لهوه بها، وغنت أمامه في حفلاته الماجنة.

واستدعت حاشيته الراقصة المصرية (سامية جمال) فرقصت أمامه أيضاً في دوفيل. ووصف الصحف الفرنسية حفلاته الصاخبة وصفاً يزرى بكرامة مصر، وأسمت سامية جمال (راقصة ملك مصر) ونشرت حديثاً لأحد مديري كازينو دوفيل لمناسبة اصطيف فاروق بها قال فيه إن دوفيل لم تشهد منذ عام ١٩٢٠ موسماً ناجحاً كموسم هذا العام (١٩٥٠) وأن إيراد الكازينو بلغ من لعب القمار حوالي مائة ألف جنيه.

وكانت رحلته إلي فرنسا على ظهر اليخت (فخر البحار) الذي أقله إلي مارسيليا، ولبث في انتظاره حتي يعود من دوفيل، وقد انتقل فاروق من دوفيل إلي بعض المصايف الأخرى

بفرنسا، ثم قصد إلي (بيارتز) بجنوب فرنسا على الشاطي الأطلنطي وهي المدينة المشهورة بفندقها وكازينو القمار العالمي فيها، ثم قصد إلي (سان سباستيان) وعاد منها إلي بيارتز، ومنها إلي طولون على شاطيء البحر الأبيض المتوسط، حيث استقل اليخت (فخر البحار) إلي مدن الريفيرا فعرج بكان و(نيس) ثم (مونت كارولو) ذات الشهرة العالمية في القمار، والريفيرا الإيطالية، وحيثما حل كان يعكف على مجونه ومبازله، ثم عاد إلي مصر حوالي منتصف أكتوبر سنة ١٩٥٠.

وفي صيف سنة ١٩٥١ سافر إلي كبرى ثم إلي الريفيرا على ظهر اليخت (فخر البحار)، ومعه زوجته ناريمان، وكانا يقضيان شهر العسل، وفي صحبته ذلك العدد الضخم من حاشيته والمقربين إليه، وبلغ به الاستهتار وعدم الشعور بالمسئولية أن بدأ رحلته في يوم الرؤية لهلال رمضان، أي الشهر الذي تراعي فيه التقاليد الدينية، فخالف هو هذه التقاليد، وهو على رأس أمة عرفت بأنها زعيمة الشرق والإسلام، ولم تفارقه في هذه الرحلة نزواته ومفاسده، وكان يشاهد مصطحباً الغانيات في أوضاع مستهترة، ويقضي في مجونه معظم الوقت في الفنادق والكازينوهات الكبرى وحول موائد القمار.

كتاب المعارضة إلي فاروق

(١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

استفحلت مساويء فاروق، وذاعت تصرفاته المنافية للنزاهة والاستقامة، وتصرفات رجال حاشية الذين كانوا يعملون بوجي منه وبتحريضه.

وقد هال أقطاب المعارضة وقتئذ أن تتحدر أداة الحكم وسمعته إلي هذا الحضيض، فاجتمعوا وتداولوا فيما يجب أن يعلموه لعلاج هذه الحالة التي أخذت تتفاقم، فاتفقوا على أن يرسلوا إلي فاروق كتاباً ينددون فيه بهذا الفساد، ويطلبون منه أن يضع له حداً ويطهر له حاشيته ممن استغلوا مناصبهم، وأن يعود إلي الوضع السليم في الحكم، وهو أن الملك يملك ولا يحكم، وطلبوا تصحيح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً وعاجلاً، ومعالجة المساويء التي تعانيتها البلاد، وأشاروا في كتابهم إلي أن الشعب قد صبر طويلاً على هذه المساويء، وأن هذا الصبر لا بد أن يكون له حد ينتهي إليه.

والكتاب وثيقة هامة من وثائق الحياة السياسية في ذلك العهد، وهو صيحة مدوية بمجاهرة فاروق وهو في أوج سلطانه وطغيانه باستتكار مساوئه ومساويء الحكم الذي كان له دخل كبير في إفساده، والكتاب في جرأته وقوته، لا يقل أهمية عن كتاب أعضاء الوفد الأوائل

إلى السلطان فؤاد في ٢ مارس سنة ١٩١٩ (قبيل شوب ثورة سنة ١٩١٩ . والذي أوردنا نصه في موضعه).

وكما نشرنا ذلك الكتاب، فإننا ننشر هنا كتاب المعارضة إلى الملك فاروق، قالوا:

(يا صاحب الجلالة:

(إن البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيها الراعي الصالح والرشيد، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها، والتفت حول شخصكم قلوبها، فما وانتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء، وما العهد ببعيد بحادث القصاصين، وقد انقذكم الله من مخاطر وهو أرحم الراحمين.

(واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث، ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش في محتتها، حيل بينه وبينها لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكاناً في الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فاساءوا النصح وأساءوا التصرف، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات، هي الآن مدار التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة جيشنا الباسل، حتي ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتماً عن تناولهم بحكم مراكزهم، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور، وأن النظام النيابي قد أضحى حبراً على ورق منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونيه سنة ١٩٥٠ التي قضت على حرية الرأي فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى، كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل مجلس نوابنا.

(ومن المحزن أنه تردت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساويء وغيرها من الشائعات الذائعات، التي لا تتفق مع كرامة البلاد، حتي أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة في الأفواه، وأمست صحافة العالم تصورنا في صورة شعب مهين، يسام الضيم فيسكب عليه، بل ولا يتنبه إليه، ويساق كما تساق الأنعام، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلي مراجله، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون.

(يا صاحب الجلالة.

(لقد كان حقاً على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق، ولكنها درجت في أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية، بدعوى، (التوجيهات الملكية) وهو ما يخالف روح الدستور، وصدق الشعور. ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستوري يملك ولا يحكم، كما انها توهمت أن في رضاء الحاشية ضماناً لبقائها في الحكم، وستراً لما افتضح من تصرفاتها. وما انغمست فيه من سيئاتها- وهي لا تزال أشد حرصاً على البقاء في الحكم وعلى مغانمة منها

على نزاهته- ولهذا لم نر بدأً من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله و الوطن، لا ابتغاء حكم ولا سلطان، وبراً بالقسم الذي أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذي يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال.

(يا صاحب الجلالة

إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منه إلي حد وإنما لنخشي أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وهدمهم، بل تتعرض فيها البلاد غلي إفلاس مالي وسياسي وخلقى، فتنشر فيها المذاهب الهدامة، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيدز

(لهذا كله، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً وعاجلاً فتردد الأمور إلي نصابها، وتعالج المساويء التي تعانيتها مصر على أساس وطيء من احترام الدستور وطهارة الحكم، وسيادة القانون بعد استبعاد من اساءوا إلي البلاد وسمعتها، ومن غضوا من قدر مصر وهيبته، وفشلوا فشلاً سحيقاً في استكمال حريتها ووحدتها ونهضته، حتي بلغ الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وامنها وأهدروا فوق هذا اقتصادها القومي، فاستفحل الغلاء إلي حد لم يسبق له مثيل، وحرموا الفقير قوته اليومي.

(ولا ريب، أنه ما من سبيل إلا إطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها، فيسير الحاكمون جميعاً في طريق الأمانة على اختلاف صورها، متقين الله في وطنهم ومتقين الله في سرهم وعلنهم.

(والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكأ الوطن برعايته، فيسير شعب الوادى قدماً إلي غايته).

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠

إمضاءات

إبراهيم عبد الهادى، محمد حسين هيكل، مكرم عبيد، حافظ رمضان، عبد السلام الشاذلي، طه السباعي، مصطفى مرعي، عبد الرحمن الرافعي، إبراهيم دسوقي اباطه، أحمد عبد الغفارن على عبد الرزاق، رشوان محفوظ، حامد محمود، نجيب إسكندر، زكي ميخائيل بشارة، السيد سليم،

وقد منعت الوزارة نشر هذا الكتاب وصاشرت الصحف التي نشرته، وأذاع النحاس في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بياناً رداً عليه، وذكر في بيانه أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب، بدعوى أن الموقعين عليها اختاروا لرفعها غلي جلاله الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج (أكتوبر سنة ١٩٥٠) وأنها (قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع إلي أسمي مقام في البلاد)

وقال أنها من ناحية الموضوع حولت كلاماً معاداً، وأن الحكومة في غني عن أي رد جديد وأن ما أوردته بشا، التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة الجيش زعماً منها أنه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وأنه يخشي أن نقصر يد العدالة عن بلوغهم، فإن الحكومة ليس في وسعها أن تخوض في هذا الأمر لتقديم الأدلة الحاسمة على إفك ما يزعمون (كذا) نزلاً منها على قرار النيابة العامة بخطر النشر، وأشار (إلى الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش في مجراها الطبيعي) وأن هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدابر الشائعات الخبيثة التي دأب البعض على إذاعتها عمداً لإثارة القلق في نواحي البلاد) وأن الحكومة وقد أفسحت من صدرها إلي اليوم لعل هذا البعض يعود إلي رشده ويدرك ما تضرر به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطبة المدبرة. إذا الحكومة بازاء هذا الإصرار لن تسكت بعد اليوم (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠) على هذا الإجرام السافر في حق البلاد.

وأول ما يلاحظ على هذا البيان أن النحاس يرد فيه على عريضة منعت الوزارة نشرها. وأن تبرع قبل أن ينتهي في قضية أسلحة الجيش بالجزم بأن ما نسب إلي بعض رجال الحاشية الملكية هو إفك يزعمه المعارضون. وهذا ولا ريب تدخل في مجرى التحقيق لا يجوز صدوره من السلطة التنفيذية.

وقد غضب فاروق على موقعي هذا الكتاب وظل ناقماً عليهم إلي ان نزل عن العرش.

الانحلال والانحدار في عائلة فاروق

اجتمع إلي مساويء فاروق في الحكم وفي حياته الشخصية ظهور الفضائح في عهده بين أفراد عائلته وأقرب الناس إليه.

كانت هذه الفضائح موجودة من قبل. ولكن في نطاق ضيق بحيث لم يلق الكثيرون بالهم إليها. أما في عهده فقدبرزت وتفاقت، وصارت موضوع الأحاديث الخاصة والعامة ولعلك مسلك فاروق الشخصي كان مغرباً ومشجعاً لأفراد عائلته على الاستهتار وعدم المبالاة، وكان هو قدوة سيئة لهم في هذه الناحية.

ففي عهده تزوجت عدة أميرات من أجنبية، وهجرن مصر، وأقمن مع أزواجهن في أوروبا وأمريكا، ومعظمهم من الأفاقين ونهازي الفرص. فساعت سمعة أسرة محمد علي بين الشعب.

ولم تحافظ والدته نازلي علي السمعة الحسنة والتقاليد القويمة، وقد اتهمها فاروق بأن لها علاقة بأحمد محمد حسنين، واستبان من حديث لها أنها تزوجته زوجاً عرفياً، وثبت أن فاروق بعد وفاة أحمد محمد حسنين ذهب غلي داره بحجة العزاء، وأخذ ينبش في أوراقه، وانتزع ورقة تدل الملابس على أنها هي وثيقة زواجه بنازلي.

وساعت العلاقة بين فاروق ووالدته، وسافرت إلي أوروبا في صيف سنة ١٩٤٦، ولم تعد إلي مصر.

والتقت حين وصلها إلي مارسيليا بافاق يدعي رياض غالي كان أميناً للمحفوظات بقنصلية مصر في مارسيليا واتدبته القنصلية ليكون في خدمة (الملكية) وليشرف على نقل حقائبها، ومن يومئذ لازمها، وصحبها إلي سويسرا فباريس فلندن فأمريكا.

ولما وصل إلي مصر نبأ هذه الصلة طلبت وزارة الخارجية من رياض غالي العودة إلي عمله في مارسيليا، فرفض الإذعان لطلب الوزارة، فأحالته غلي المعاش، فاستبقته نازلي في خدمتها، واتخذته سكرتيراً لها، وعوضته أضعاف مرتبه.

ولما استقر بها المقام في أمريكا زوجته من ابنتها فتحية في مايو سنة ١٩٥٠ وأعلن نبأ الزواج، فكانت ضجة وكانت فضيحة.

وقد طلبت الخاصة الملكية سترًا لهذه الفضيحة الحجر على نازلي، ففضي مجلس البلاد في ٣١ يوليه سنة ١٩٥٠ بالحجر عليها وتعيين ناظر الخاصة فيما عليها، ونزع وصياتها على بنتها فتحية، وبطلان زواج فتحية من رياض غالي والتفريق بينهما (ولخم ينفذ الحكم في شقة الأخير).

وأصدر فاروق في أول أغسطس سنة ١٩٥٠ أمراً بتجريد نازلي من لقب الملكة ومن الحقوق والمزايا التي تتعلق بهذا اللقب، ولم يفد كل ذلك في انتشار سمعة فاروق وعائلته من الحضيض الذي وصلت إليه، بل زاد في الزرية بهم جميعاً.

وبلغت الزرية أقصى مداها حين رحل فاروق إلي فرنسا بعد إصداره هذا الأمر، وأطلق لنفسه العنان في الإكباب على الشهوات والقمار، وازدادت فضائحه ذبوعاً.

الشعب ينشد الثورة

تفاقت المساويء والخطيا في حياة فاروق العامة والخاصة، وتزايد تيار السخط عليه، وتحول إلي بركان يوشك أن ينفجر، فجاء الجيش واشعل البركان ومن ثم شبت الثورة.

فالمساويء التي عاناها الشعب من حكم فاروق، والسخط الذي كان يعتمل في النفوس ويستفز الشعور، جعل الشعب يتطلع إلي ثورة تنقذه من هذه المساويء، ولم يكن من سبيل إلي هذا الإنقاذ إلا بخلع فاروق، لأن كل الدلائل والبيانات كانت مجمعة على أنه غير قابل للإصلاح.

ففاروق كان يسير في حكمه وفي حياته الشخصية إلي الهاوية، إلي النهاية المحتومة.

كان يدفع الشعب والجيش إلي الثورة دفعا، وبدا كأنه يتعجلها، فقامت الثورة فعلا، ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢، واطاحت به وبعرشه وأسرته.

وقلما وجد ملك من الملوك الذين فقدوا عروشهم من ينطبق عليه بقدر ما ينطبق علي

فاروق قول الشاعر:

أعطيت ملكاً فلم تحسن سياسته كذلك من لا يسوس الملك يخلعه

فهرس الكتاب

- ٣ صورة المؤلف
- ٤ تقديم الكتاب
- ٦ مقدمة الطبعة الثالثة
- ٧ مقدمة الطبعة الثانية
- ٨ مقدمة الطبعة الأولى
- ١١ سلسلة تاريخ الحركة القومية

الفصل الأول

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ والكفاح في القنال

- ٢٥ إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦
- ٢٥ كانت الفرصة سانحة لتوحيد الصفوف
- ٢٦ أعدنا لكل شيء عدته
- ٢٧ بواعث الإلغاء
- ٣٢ تقدير الإلغاء
- ٣٢ موقف بريطانيا حيال إلغاء المعاهدة
- ٣٣ مقترحات الدول الأربع ورفضها

- ٣٤..... نصوص المقترحات الرباعية
- ٤١..... رفض هذه المقترحات
- ٤١..... أحسنت الحكومة صنعا برفض هذه المقترحات
- ٤٣..... الكفاح في القنال
- ٤٥..... روح الشعب
- ٤٦..... انسحاب العمال المصريين من المعسكرات البريطانية
- ٤٧..... إضرار المتعهدين والموردين
- ٤٨..... معركة الإسماعيلية الأولى
- ٤٨..... معركة بورسعيد الأولى
- ٤٩..... احتلال كوبرى الفردان
- ٥١..... خريطة منطقة قناة السويس وشرق الدلتا
- ٥٢..... احتلال جمرک السويس
- ٥٢..... عزل منطقة القنال وإقامة حکم عسکرى بريطاني فيها
- ٥٥..... التهديد بقطع البترول
- ٥٥..... كتائب الفدائيين
- ٥٧..... معركة الإسماعيلية الثانية
- ٥٩..... اتفاق أرسكين - غزالي

- ٦٠..... جلاء العائلات البريطانية
- ٦٠..... معركة السويس الأولى
- ٦٢..... تجدد القتال في السويس
- ٦٣..... تشييع جنازة الشهداء
- ٦٣..... ضرب محافظة الإسماعيلية بالمدافع
- ٦٣..... منع المظاهرات وإغلاق المدارس
- ٦٤..... موقعة كفر أحمد عبده
- ٦٨..... نتائج موقعة كفر عبده
- ٦٩..... سحب سفير مصر في لندن
- ٧١..... اجتماع صلاح الدين - إيدن
- ٧٣..... تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي
- ٧٤..... المظاهرات الصاخبة ضد فاروق
- ٧٥..... تصريح الجنرال روبرتسن
- ٧٦..... استمرار الكفاح في القنال
- ٧٦..... محاولة اغتيال الجنرال إكسهام
- ٧٧..... معركة أخرى في السويس
- ٧٩..... الدكتور عزيز فهمي

- ٧٩..... معركة أبي صوير
- ٧٩..... معركة المحسمة
- ٨٠..... حملات تفتيشية على القرى
- ٨٠..... معركة النل الكبير
- ٨٢..... ما كتبه الصحف البريطانية عن معركة النل الكبير
- ٨٢..... في القرين
- ٨٣..... احتلال النل الكبير
- ٨٣..... اقتراب الإنجليز من القاهرة
- ٨٣..... تجدد المظاهرات والاضطرابات في القاهرة
- ٨٤..... تفاقم الحالة في الإسماعيلية
- ٨٥..... مقتل راهبة أمريكية برصاص الإنجليز
- ٨٦..... مجزرة الإسماعيلية
- ٨٩..... شهداء البوليس في معركة الإسماعيلية
- ٩١..... تكريم الثورة لشهداء الإسماعيلية
- ٩١..... الشهداء والضحايا
- ٩٣..... نبيل منصور
- ٩٤..... شهيدات الكفاح

| | |
|-----|--|
| ٩٤ | شهداء الجامعة والشباب |
| ٩٤ | عادل محمد غانم..... |
| ٩٥ | عباس سليمان الأعسر..... |
| ٩٥ | أحمد فهمي المنيسي..... |
| ٩٥ | عمر شاهين..... |
| ٩٦ | أحمد عصمت..... |
| ٩٧ | التجاوب بين الشعب والجيش |
| ٩٧ | الضباط الأحرار |
| ١٠٠ | تجنيد الجيش الاحتكاك بالإنجليز |
| ١٠٠ | سياسة حكومة الوفد أثناء الكفاح في القتال |
| ١٠٠ | نتائج الكفاح في القنال..... |

الفصل الثاني

حريق القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

| | |
|-----|--|
| ١٠٤ | مقدمات الحريق |
| ١٠٧ | حوادث الحريق |
| ١٠٧ | الشوارع والبيادين التي اشتعلت فيها الحرائق |
| ١٠٩ | المحلات التي دمرتها الحرائق..... |

- ١٠٩ من المسئول عن حريق العاصمة.
- ١١١ هل للإنجليز أو القصر يد في حريق القاهرة؟
- ١١٣ عن مسئولية فاروق.
- ١١٣ عودة إلي التجاوب بين الشعب والجيش.
- ١١٤ إعلان الأحكام العرفية وتعيين مصطفى النحاس حاكماً عسكرياً.
- ١١٥ منع التجول في القاهرة.
- ١١٦ إقالة وزارة النحاس.

الفصل الثالث

وزارت الموظفين

- ١١٨ نظرة عامة.
- ١١٨ وزارة على ماهر.
- ١١٩ تعديلات في الوزارة.
- ١٢٠ وزارة تهدئة.
- ١٢٠ سلفي العظيم.
- ١٢١ استمرار الوفد في التقرب إلي السراى.
- ١٢٢ قضية الجلاء.
- ١٢٢ خفض الأسعار ومحاربة الغلاء.

| | |
|-----|----------------------------|
| ١٢٣ | عودة الأمن والنظام..... |
| ١٢٣ | استقالة على ماهر..... |
| ١٢٤ | وزارة الهلالي..... |
| ١٢٥ | قضية الجلاء..... |
| ١٢٥ | تطهير أداة الحكم..... |
| ١٢٥ | إلغاء الاستثناءات..... |
| ١٢٧ | استثناء من الإلغاء..... |
| ١٢٧ | تأجيل البرلمان..... |
| ١٢٨ | حل مجلس النواب..... |
| ١٢٩ | تأجيل الانتخابات..... |
| ١٢٩ | استقالة الهلالي..... |
| ١٣١ | وزارة حسين سرى..... |
| ١٣٢ | وزارة الهلالي الثانية..... |

الفصل الرابع

أسباب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

| | |
|-----|-----------------------------|
| ١٣٧ | البيانات الأولى للثورة..... |
| ١٣٧ | الأسباب السياسية..... |

- ١٤١ اسباب تتعلق بالجيش
- ١٤٧ الأسباب الاقتصادية
- ١٤٨ الأسباب الاجتماعية

الفصل الخامس

فاروق يمهد للثورة

- ١٥٥ نشأته الأولى
- ١٥٧ تربيته وتعليمه
- ١٥٨ ولايته الملك
- ١٥٨ زواجه الأول
- ١٥٩ زواجه الثاني
- ١٦٠ فاروق في الحكم
- ١٦٦ التوجيهات الملكية
- ١٦٧ من مظاهر طغيانه
- ١٦٧ في الشؤون الخارجية
- ١٦٨ سيطرته على الجيش
- ١٦٨ الشركات والرتب والألقاب
- ١٦٨ استغلاله الملك ونهمه إلي المال

- ١٧١ مسألة فخر البحار وإصلاح المحروسة
- ١٧١ سرقاته من الأفراد
- ١٧٢ سيف إمبراطورية إيران ونياشينه
- ١٧٢ خنجر سيف الإسلام
- ١٧٣ استغلاله حرب فلسطين
- ١٧٣ استقالة رئيس ديوان المحاسبة
- ١٧٣ استجواب مصطفى مرعي
- ١٧٤ إقصاء المعارضين عن مجلس الشيوخ
- ١٧٥ حياته الخاصة
- ١٧٧ اندثار سمعة فاروق في مصر والخارج
- ١٧٩ كتاب المعارضة إلي فاروق
- ١٨٢ الانحلال والانحدار في عائلة فاروق
- ١٨٤ الشعب ينشد الثورة

المؤلف

حقوق الشعب:

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان. طبع سنة ١٩١٢.

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشآته في أوروبا، ونشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية. طبع سنة ١٩١٤.

الجمعيات الوطنية:

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها، طبع سنة ١٩٢٢.

تاريخ الحركة القومية (في جزأين):

الجزء الأول: يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديثة وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلي التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر. وتاريخ مصر القومي في هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩).

الجزء الثاني: من إعادة الديوان في عهد نابليون إلي عهد ولاية محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩).

عصر محمد علي:

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (في جزأين)

الجزء الأول: يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٣).

الجزء الثاني: وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢).

الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧)

مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال:

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢)

مصطفى كامل: باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩).

محمد فريد:

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١)

ثورة سنة ١٩١٩ في جزأين:

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (في جزأين الطبعة الأولى سنة

١٩٤٦ .

الجزء الأول: يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة. وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحر إلى شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم.

الجزء الثاني: وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر. والحوادث التي لا بستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة في مشروع ملنر. والتبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية. ونتائج الثورة في حياة مصر القومية.

في أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١) في ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول في ٢٣

أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧).

الجزء الثاني: تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد

سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩).

الجزء الثالث: تاريخ مصر القومي من ولاية فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١).

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢:

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح في القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢.

وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢:

تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة:

من فجر التاريخ إلى الفتح العربي (طبع سنة ١٩٦٣).

تاريخ مصر القومي

من الفتح العربي حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)

خواطرى ومشاهداتي في الحياة

شعراء الوطنية في مصر:

تراجمهم. وشعرهم الوطني. والمناسبات التي نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة

١٩٥٤.

مجموعة أقوال وأعمال في البرلمان: (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

اربعة عشر عاماً في البرلمان:

في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥)

كتب مختصرة

مصطفى كامل:

باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح. الشهيد محمد فريد: (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابي:

(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغاني: (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦:

استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية:

(طبعة سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة في العصر الحديث:

في ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه في العهود

التالية إلي بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢.

(تحت الطبع)

مختاراتي من دواوين الشعراء في الجاهلية والإسلام.

| |
|-----------------------------------|
| رقم الإيداع ١٩٨٧/٣٦٠٢ |
| الترقيم الدولي 977-02-2050-7 ISBN |

١/٨٦/٨٠

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)